## قراءات إسرائيلية لعام من الاستنزاف

**انطوان شلحت**

انقسمت الآراء الإسرائيلية التي أجملت العام الأول من الحرب على غزّة بين من يقول بتحقيق إنجازات لافتة يمكن البناء عليها من أجل المُضي نحو بلوغ قدر مقبول من الحسم عسكريّاً، ومن ينفي ذلك ويصرّ على أنّه لا بديل من سلوك السبيل الدبلوماسي. ومع هذا، بقي الجانبان مُجمعَين على أنّ حكومة بنيامين نتنياهو لا تزال تفتقر إلى خطّة سياسية لما بعد الحرب. وحتّى لا يضيع القرّاء في وهج التعميم نعرض هنا بعض التفاصيل.

أولاً، أغلب من يتكلّم عن إنجازات هم من معسكر رئيس الحكومة، ومن معاهد الأبحاث التابعة لليمين الإسرائيلي. وفي رأي أحدهم، البروفيسور كوبي ميخائيل، ما تتبنّاه إسرائيل في الأسابيع القليلة الفائتة هو «توجّه هجومي صارم» يهدف إلى «تفكيك المنظومة القائمة، أو باللغة الاستراتيجية إحداث تغيير من الدرجة الثانية، ويعني تغيير المنظومة القائمة كلّيّاً، بدلاً من تغيير من الدرجة الأولى، أي تغيير إنّما ضمن المنظومة القائمة. وفي هذا الإطار يُشار إلى:

أولاً، يتمحور جلّ الجهد العسكري الإسرائيلي في قطاع غزّة في الوقت الحالي حول تفكيك قدرات حركة حماس، مع التشديد على شلّ مقدراتها السلطوية. والاعتقاد السائد في أروقة صنّاع القرار أنّ الحركة ما زالت تمتلك مركز ثقل أخيراً في شمال القطاع. وفي ضوء ذلك، تهدف العملية العسكرية المتجدّدة في الشمال إلى السيطرة على توزيع المساعدات الإنسانية للسكّان، وإقامة حُكم عسكري مؤقّت بنيّة تحتية ضرورية للقضاء على ما تبقّى من مقدرات الحركة هناك. ثانياً، نجحت إسرائيل، منذ منتصف سبتمبر/أيلول 2024، في ضرب حزب الله، والقضاء على قيادة الحزب، وضرب قدرات القيادة والسيطرة، وإلحاق أضرار بمخازن السلاح والبنى التحتية للحزب في لبنان كلّه. ومن خلال مناورة برّية بدأت في الأول من الشهر الماضي (سبتمبر/أيلول) تسعى إلى «تنظيف» الجنوب اللبناني من تهديد الوجود العسكري لحزب الله، وزرع الفوضى والخوف والشكوك في داخل الحزب، الأمر الذي من شأنه، في قراءة المستويَين الأمني والسياسي، أن يضرّ بأدائه وقدرته على إلحاق الأذى الكبير بدولة الاحتلال. ثالثاً، بالرغم من ذلك، يُشدّد صاحب هذا الرأي على أنّه ما زال هناك غياب مُطلق لدور الساسة الذين من واجبهم ترجمة هذه الإنجازات إلى خطّة سياسية، وحينها يمكن الحديث عن «استراتيجيا إسرائيلية كبرى».

ثانياً، الذين ينفون تحقيق إنجازات لافتة هم في معظمهم من القادة العسكريين السابقين، ومنهم مثلاً القائد السابق لشعبة العمليات و«فرقة غزّة» الجنرال يسرائيل زيف، ونائب رئيس «معهد أبحاث الأمن القومي» والكولونيل أودي ديكل اللذان أكدا: أولاً، لم يتحقّق أيٌّ من أهداف الحرب، فسلطة حركة حماس لا تزال قائمة في غزّة، وقوتها العسكرية التي زُعم تفكيكها بدأت بالنهوض، ولم يُعد الخطوفون. وبالرغم من النجاحات في لبنان، لا تبدو عودة النازحين من الشمال قريبة. وعلى الصعيد الدبلوماسي، بدأت إسرائيل الحرب بشكل ممتاز، ولكنّها حالياً في أسوأ وضع تشهده منذ تأسيسها، فباتت معزولة وتعيش خطر فرض عقوبات دولية.

ثانياً، وصل الجيش الإسرائيلي إلى حدود القوّة الخاصة به بعد عام من الاستنزاف، ومن دون المخزون الاحتياطي المطلوب. والبقاء في غزّة والقيام بعمليات اقتحام لمنع تجدُّد قوة «حماس» لا يؤول إلى اختفاء، هذه الحركة فعليّاً. ومع الوقت، ستنجح في إعادة بناء نفسها، ما دام الميدان تحت سيطرتها. أمّا في لبنان، فحتّى لو تفكّك حزب الله إلى تنظيمات أصغر، فمن دون جيش لبناني كبير وقوي سيغرق الجيش الإسرائيلي في منطقةٍ لا يملك القدرات اللازمة للسيطرة عليها.

ثالثاً، بعد مرور عام على اندلاعها، تُدار الحرب من دون أهداف سياسية واضحة أو آلية لإنهائها، مع انتقال الجهود العسكرية من جبهة إلى أُخرى، وبوتيرة متفاوتة، وسط شعور عام لدى الجمهور الإسرائيلي العريض بأن «عليه أن يعيش على أسنّة الحراب إلى الأبد» (!)

## في العراق لعبة كلمات غير متقاطعة

**عبد اللطيف السعدون**

فُدّر للعراق أن يقيم وسط خطوط النيران، ليس بسبب موقعه الجيوسياسي فحسب، إنما أيضاً بسبب خطل سياساته التي رسمها توافق الأميركيين والإيرانيين على السيطرة عليه والهيمنة على قراره. وأيضاً، بسبب حُكّامه الذين أنتجهم هذا التوافق الشرير، وقد افتقدوا الخبرة والنزاهة والحكمة في مواجهة ما يحدث، وما يحيط بنا، وما يجعلنا ننتظر الأسوأ، والأسوأ دائماً. وهكذا، ما أن تسارعت الأحداث بعد طوفان السابع من أكتوبر/تشرين الأول قبل عام، وتصاعدت حرب الإبادة التي شنّتها إسرائيل على غزّة، ثمّ على لبنان، بإسناد مباشر من الولايات المتّحدة والغرب، حتّى شعرنا أنّنا وسط تطوّرات دراماتيكية مبعثها اتّجاهان، سعي أميركا والغرب من جهة لإنشاء واقع جديد في المنطقة مكرّس لتحقيق الاستراتيجية الصهيونية التاريخية، التي لم تعد تُخفي أهدافها، وإمساك إيران، من الجهة الأخرى، بفرصتها في طرح نفسها لاعباً إقليمياً ماهراً وشريراً، وقادراً على الفعل، وعلى التوغّل أكثر في إنجاز مشروعها العرقي الطائفي والكيان السعودي بمؤسّساته الوهابية ونظام الإمارات، أهدافاً محتملة، ذلك كلّه بدفع من إيران، الجنوب اللبناني وقادة وعناصر حزب الله في لبنان، وذلك في وقتٍ تستعدّ فيه الإيرانية في الأول من أكتوبر الجاري، وبما يزيد من أجواء التوتّر والاحتقان، وينذر بامتداد لهيب الحرب إلى دولٍ أخرى في المنطقة.

ويبدو أنّ الرئيس التركي استدار بشكل مباشر إلى تصريحات رئيس حزب «ظفر»، لكنّ المليشيات ترفض لأنّ «وليّ أمرها» القابع في قُم يرفض ذلك حفاظاً على أمن بيئته، ولا يجد السوداني بدّاً من طلب عون طهران نفسها للضغط على وكلائها (ولو مؤقتاً)، لكنّ طهران تتمنّع بخُجّة كاذبة هي أن أذرعها لا تأتمر بأمرها، وإنّما تتصرّف وفق ما تراه، ولها قرارها المستقلّ. بعود السوداني من جديد للبحث عن حلّ لا لينقذ رأسه فحسب، وإنّما لكي ينقاذ ضربات من هذ الطرف أو ذاك تؤذي العراق، وتنعكس على عمل حكومته، فيوسّط رئيس تيّار الحكمة عمّار الحكيم، باعتباره ذا دالّة على بعض قادة المليشيات، لكنّ وساطة الحكيم تفشل.

هنا تشرع المليشيات في التنمّر أكثر، في محاولة لإحراج السوداني وإغاظته، وربّما لإسقاطه. وتأخذ بالتهديد والوعيد، وحين يُصرّح مستشار الأمن القومي قاسم الأعرجي بأنّ «الحكومة هي التي تمتلك قرار الحرب والسلم، ولا نيّة لدى العراق بالدخول بحرب»، تنبري مليشيا النجباء للردّ بأنّ «المقاومة هي المعنية بإعلان حالة الحرب». أزيد من ذلك، يشتطّ الإيرانية في الأول من أكتوبر الجاري، فيُصعّد على الفعل، وعلى التوغّل أكثر في إنجاز ما تتناسل يومياً، وتملك بيدها قرار السلم والحرب، تدفع بنا نحو الهاوية أكثر فأكثر، وسط أجواء التوتّر والاحتقان، وينذر بامتداد لهيب الحرب إلى دولٍ أخرى في المنطقة.

ويبدو أنّ الرئيس التركي استدار بشكل مباشر إلى تصريحات رئيس حزب «ظفر»، لكنّ المليشيات ترفض لأنّ «وليّ أمرها» القابع في قُم يرفض ذلك حفاظاً على أمن بيئته، ولا يجد السوداني بدّاً من طلب عون طهران نفسها للضغط على وكلائها (ولو مؤقتاً)، لكنّ طهران تتمنّع بخُجّة كاذبة هي أن أذرعها لا تأتمر بأمرها، وإنّما تتصرّف وفق ما تراه، ولها قرارها المستقلّ. بعود السوداني من جديد للبحث عن حلّ لا لينقذ رأسه فحسب، وإنّما لكي ينقاذ ضربات من هذ الطرف أو ذاك تؤذي العراق، وتنعكس على عمل حكومته، فيوسّط رئيس تيّار الحكمة عمّار الحكيم، باعتباره ذا دالّة على بعض قادة المليشيات، لكنّ وساطة الحكيم تفشل.

هنا تشرع المليشيات في التنمّر أكثر، في محاولة لإحراج السوداني وإغاظته، وربّما لإسقاطه. وتأخذ بالتهديد والوعيد، وحين يُصرّح مستشار الأمن القومي قاسم الأعرجي بأنّ «الحكومة هي التي تمتلك قرار الحرب والسلم، ولا نيّة لدى العراق بالدخول بحرب»، تنبري مليشيا النجباء للردّ بأنّ «المقاومة هي المعنية بإعلان حالة الحرب». أزيد من ذلك، يشتطّ الإيرانية في الأول من أكتوبر الجاري، فيُصعّد على الفعل، وعلى التوغّل أكثر في إنجاز ما تتناسل يومياً، وتملك بيدها قرار السلم والحرب، تدفع بنا نحو الهاوية أكثر فأكثر، وسط أجواء التوتّر والاحتقان، وينذر بامتداد لهيب الحرب إلى دولٍ أخرى في المنطقة.

# عندما يحذّر أردوغان من غزو إسرائيل دمشق

**عمر كوش**

كان لافتاً أن يحذّر الرئيس التركي رجب طيّب أردوغان من أنّ تنفيذ إسرائيل تهديداتها باحتلال دمشق يسمّزق البلاد، وأن تركيا «ستدافع عن السلام العاجل والدائم في سورية»، ولم يكتفِ بذلك، بل طالب روسيا وإيران وسورية بأن تتّخذ إجراءات أكثر فاعلية لحماية سلامة الأراضي السورية، وقال إنّ إسرائيل تشكّل «تهديداً أملموساً للسلام الإقليمي والعالمي». لا تخرج تصريحات أردوغان (أدلى بها خلال عودته من البانيا في 12 أكتوبر/تشرين الأول الجاري) من أجواء التوتّر المُخيمة على دول المنطقة، وتعكس إرهاصات حرب الإبادة الجماعية التي تشنّها إسرائيل على قطاع غزّة منذ أكثر من عام، وتوسيعها نطاق الحرب لتطاول الجنوب اللبناني وقادة وعناصر حزب الله في لبنان، وذلك في وقتٍ تستعدّ فيه لتوجيه ضربة عسكرية ردّاً على الضربة الإيرانية في الأول من أكتوبر الجاري، وبما يزيد من أجواء التوتّر والاحتقان، وينذر بامتداد لهيب الحرب إلى دولٍ أخرى في المنطقة.

ويبدو أنّ الرئيس التركي استدار بشكل مباشر إلى تصريحات رئيس حزب «ظفر»، لكنّ المليشيات ترفض لأنّ «وليّ أمرها» القابع في قُم يرفض ذلك حفاظاً على أمن بيئته، ولا يجد السوداني بدّاً من طلب عون طهران نفسها للضغط على وكلائها (ولو مؤقتاً)، لكنّ طهران تتمنّع بخُجّة كاذبة هي أن أذرعها لا تأتمر بأمرها، وإنّما تتصرّف وفق ما تراه، ولها قرارها المستقلّ. بعود السوداني من جديد للبحث عن حلّ لا لينقذ رأسه فحسب، وإنّما لكي ينقاذ ضربات من هذ الطرف أو ذاك تؤذي العراق، وتنعكس على عمل حكومته، فيوسّط رئيس تيّار الحكمة عمّار الحكيم، باعتباره ذا دالّة على بعض قادة المليشيات، لكنّ وساطة الحكيم تفشل.

هنا تشرع المليشيات في التنمّر أكثر، في محاولة لإحراج السوداني وإغاظته، وربّما لإسقاطه. وتأخذ بالتهديد والوعيد، وحين يُصرّح مستشار الأمن القومي قاسم الأعرجي بأنّ «الحكومة هي التي تمتلك قرار الحرب والسلم، ولا نيّة لدى العراق بالدخول بحرب»، تنبري مليشيا النجباء للردّ بأنّ «المقاومة هي المعنية بإعلان حالة الحرب». أزيد من ذلك، يشتطّ الإيرانية في الأول من أكتوبر الجاري، فيُصعّد على الفعل، وعلى التوغّل أكثر في إنجاز ما تتناسل يومياً، وتملك بيدها قرار السلم والحرب، تدفع بنا نحو الهاوية أكثر فأكثر، وسط أجواء التوتّر والاحتقان، وينذر بامتداد لهيب الحرب إلى دولٍ أخرى في المنطقة.

إسرائيل بيتنا أفيغدور ليبرمان، التي طالب فيها بتوجيه ضربة استباقية لنظام بشّار الأسد باحتلال الجيش الإسرائيلي الجزء السوري من جبل الشيخ في الجولان المحتلّ، وذلك منعاً لأيّ هجوم على إسرائيل، وعقاباً للأسد على «جعل سورية قاعدةً لوجستيةً ومركزاً خلفياً لأعداء إسرائيل»، حسب زعمه. ولعلّ ما أراد الرئيس أردوغان التحذير منه أنّ «الإسرائيليين يقولون صراحةً إنّهم سيغزون دمشق بعد لبنان، ويعني ذلك وصول الجنود الإسرائيليين إلى حدود تركيا وتمزيق الخريطة السورية بالكامل». وسبق للبرلمان التركي أن عقد جلسة خاصّة ومغلقة في الثامن من أكتوبر الجاري، ناقش فيها «التهديد الإسرائيلي» للأراضي التركية، بناء على طلب من رئيس حزب الشعب الجمهوري المعارض أوزغور أوزال، وذلك على خلفية الجدل الواسع الذي أثاره تصريح للرئيس أردوغان نفسه، اعتبر فيه أنّ إسرائيل تخطّط لاستهداف تركيا بعد لبنان وقطاع غزّة.

ليست تصريحات الرئيس أردوغان، التي حذّر فيها من «غزو إسرائيل دمشق»، واستهدافها تركيا، المؤشّر الوحيد إلى تزايد قلق الساسة الأتراك من التطوّرات في المنطقة، إذ سبقتها زيارة ميدانية لقائد القوات البرّية في الجيش التركي سلجوق بيرقدار أوغلو إلى الشمال السوري في بداية الشهر الجاري (أكتوبر)، تفقّد فيها القواعد العسكرية التركية، التي أجرت أخيراً اختبارات جاهزية مكثّفة وغير مُعتادة. هناك تقديرات في أوساط سياسية تركية ترجّح احتمالات توسيع نطاق الحرب في المنطقة، مع تخوّف من أن يؤثّر ذلك على المصالح التركية، لذلك يحاول الساسة الأتراك استباقَ تفاقم الأوضاع، ومنع امتداد إرهاصاتها، عبر مساعٍ للتنسيق مع دول الإقليم، وخاصّة مصر والسعودية، إضافة إلى استمرارهم في محاولات التقارب مع نظام الأسد وتطبيع العلاقات معه.

في المقابل، أبدى نظام الأسد حرصه الشديد على الحفاظ على مسافة بينه وبين أطراف محور المقاومة والممانعة، والإيحاء بأنّه انسلخ عنها، فحافظ طوال أكثر من عام على هدوء الحدود مع إسرائيل، باستثناء بعض المناوشات الصاروخية المحدودة للغاية، التي تقوم بها مليشيات إيرانية. كما أظهر النظام نوعاً من اللامبالاة في تعاطيه مع حرب الإبادة التي تشنّها إسرائيل على الفلسطينيين في غزّة، ولم يتغيّر موقفه حين وسّعت إسرائيل نطاق هجماتها على حزب الله، وقامت باغتيال معظم قادته، بمن فيهم أمينه العام حسن نصر الله، وذلك على الرغم ممّا قدّمه حزب الله لنظام الأسد، حين زجّ بقادته وعناصره في القتال إلى جانب الأسد منذ بداية الثورة السورية، متحوّلاً مليشيا طائفية عابرة لحدود الدول العربية، استماتت في خدمة نظام الأسد بوصفه أحد دعائم المشروع الإيراني التوسّعي في المنطقة. المشكلة في التقديرات التركية تعويلها على نظام الأسد، وعلى روسيا، لاتخاذ خطوات حيال تهديدات إسرائيل باحتلال دمشق. وهو تعويل متهافت بالنظر إلى أنّ ما تقوم به إسرائيل من هجمات وتوغّلات في الأراضي السورية قابلها نظام الأسد بالصمت، الذي بات يلوذ به مع كلّ استهداف إسرائيلي للمواقع الإيرانية ومواقع حزب الله فيها، بل إنّه لم يحرّك ساكناً حين توغّلت قوات إسرائيلية في الجنوب السوري في 12 أكتوبر الجاري، وذلك من باب حرصه على عدم اتخاذ أيّ خطوةٍ يمكن أن تُفهم خارج السياق الذي وضع نفسه فيه، وجعله لا يتفوّه بكلمة عن الثأر أو حقّ الردّ في المكان والوقت المناسبَين، بوصفها العبارة التي درج على استعمالها لفظياً سنوات طويلة. أمّا الجانب الروسي، المعروف عنه تنسيقه العالي مع الجانب الإسرائيلي المتواصل منذ سنين طويلة، وفي أعلى المستويات، فقد أعاد انتشار قوّاته العسكرية التي وجدت في الجنوب السوري، وانسحب من نقاط عدّة، ولم يبد أيّ اعتراض على العمليات الإسرائيلية في سورية، ومنها توغّلها أخيراً في سورية، الأمر الذي اعتبرته وسائل إعلام تركية بمثابة مؤشّر إلى تراجع الموقف الروسي لصالح الغرب في سورية، ووصفته بأنّه لا يخدم المصالح التركية، ما يعني أنّ تعويل الأميركية الروسية لم يثمر شيئاً.

> تعويل تركيا، في ما يخصّ مصالحها في سورية، على تناقضات المواقف الأميركية الروسية في سورية لم يثمر شيئاً

وبصرف النظر على تحذيرات الرئيس أردوغان، التي لها حساباتها الداخلية التركية، فإنّ أعين حكومة الحرب في إسرائيل لا تغادر الجنوب السوري، الذي تتمركز فيه مليشيات مرتبطة بإيران، وتتخوّف من أن تشكّل منطلقاً لاستهدافها، وذلك على الرغم من أنّ نظام الأسد سيسعى جاهداً لمنع حصول أيّ تصعيد في جبهة الجولان مع إسرائيل. وفيما تراقب إسرائيل الوضع فيها، فإنّها في الوقت نفسه تركّز أنظارها على شمال شرقي سورية، الذي يُعدّ بوابة عبور السلاح والمليشيات الإيرانية إلى الأراضي السورية، ثمّ إلى لبنان، لذلك وجّهت تحذيراً واضحاً لماهر الأسد من مغبة نقل الأسلحة الإيرانية إلى حزب الله، فهم نظام الأسد الرسالة الإسرائيلية، ولن يحيد عن محاولات فعل أيّ شيء في مقابل النجاة بنفسه، والرهان على محاولات إعادة تأهيله، وربّما لن يتوانى في البحث عن دورٍ جديد حين تضع الحرب أوزارها، حتّى لو كان على جثث عناصر حلفائه في محور الممانعة.

(كاتب سوري في إسطنبول)

# عدوى التطرّف الصهيوني في الإعلام الفرنسي

**ولاء سعيد السامرائي**

بمناسبة مرور عام على عملية طوفان الأقصى (7 أكتوبر/تشرين الأول 2023) عاد الكلام بقوة عن التغطية الإعلامية لهذا الحدث التاريخي الذي هزّ العالم في أجهزة الإعلام الغربية، وفي النقابات الخاصة بالمهنة، ولدى الصحافيين خاصة الذين لم ينخرطوا في موجة واسعة من الانحياز لدولة الاحتلال ولخطاب إعلامها الحربي، فقد أدان السكرتير العام لاتحاد الصحافيين العالمي، أنتوني بيلانجيه، تقاعس المجتمع الدولي ومؤسّساته، ودعاه إلى تحمّل مسؤوليّاته لوقف المجازر والقتل، كما أدان التغطية الإعلامية غير المهنية والمنحازة إلى الحرب لعدة أجهزة إعلام غربية، كما حذّر من مصير الصحافيين في غزّة، وذلك في رسالة وثّقت الإجراءات التي اتخذتها هذه المنظمة (تضم 600 ألف أعلامي)، التي تكشف في بيان سكرتيرها العام أنّها حذّرت الجهات الإسرائيلية وأعلمتها بهُويّات الإعلاميين والصحافيين وكوادرهم منذ بداية العمليات، ورغم ذلك قُتل 138 إعلامياً عمداً في غزّة ولبنان وسورية. ولكن العدد يصل إلى 175 إعلامياً في غزّة وحدها، ويعود اختلاف العدد إلى أنّ الاتحاد العالمي يأخذ في الحساب من لديهم الهُويّة الصحافية والمسجلين لديه فقط، وهذا لا يُغير من فداحة الجريمة، ولا على حرف قضايا ضدّ الاحتلال أو رفع ملفّ للمحاكم الدولية باعتبار هذه الجرائم جرائمَ حربٍ وجرائمَ ضدّ الإنسانية.

استمرّت التغطية الإعلامية للحرب على غزّة مع سير العمليات العسكرية، رغم الاغتيال المُمنهج والمؤثّر لصحافيين، كانوا صوت غزّة الذي ينصت له الملايين على مدى ساعات اليوم منذ عام. عاش الناس في عالمنا العربي (وغيره) مع والد الدحدوح، وابنه، ورفاقه الكثر، الذين أبكونا جميعاً حين غطّوا الأحداث، وحين رحل من رحل منهم مصرّين مثل باقي الغزّيين على البقاء والصمود والمقاومة حتّى النصر أو الشهادة، وغضب ملايين الفرنسيين للتغطية غير العادلة والعنصرية التي وصلت أخيراً (في بعض القنوات) إلى نوع من التطرّف يشبه تطرف المستوطنين. وبعد التغطية الإعلامية صفر الحرب رصدتها بعض المؤسّسات والمواقع الإعلامية البديلة للقنوات الإخبارية الأكثر مشاهدة من الناس في فرنسا، طالعتنا هذه القنوات نفسها باستضافة منتظمة للناطق الرسمي لجيش الاحتلال الإسرائيلي الموجود في فرنسا، معتبرة إياه المصدر الوحيد للخبر والمعلومة التي تقدمها لجمهورها بشأن الحرب. فهل هناك في العالم، ومهما بلغ التماهي مع دولة (خاصة مع الكيان الصهيوني) أن يعتبر جهاز إعلامي أنّ مصدر معلوماته بحسب القواعد المهنية يُؤخذ من الناطق الرسمي لجيش يخوض حرب مجازر تلاحقه المحاكم الدولية بمذكّرات اعتقال، ويقدّمه إلى جمهوره مصدراً وحيداً لما يجري، مع سبق إصرار هذا الناطق على ترديد الأكاذيب التي سوّقها كيان الاحتلال في اليوم التالي لعملية طوفان الأقصى، رغم تكذيبها من البيت الأبيض نفسه، ومن الصحيفة التي نشرت ذلك، وتكذيب الصحافة الإسرائيلية نفسها.

في مقابلة مع هذا الناطق، سأله صحافي فرنسي عن ادّعاءات الجيش عن وجود نفق في مستشفى الشفاء، وقال له إنّه رغم نشر جيش الاحتلال فيديو للنفق، لكن الواضح أنّه لا نفق هناك، ولا تبدو الغرفة لمقاتلي حركة حماس، ليرد عليه الناطق «كلامك غير صحيح. هي كذلك. نحن نعرف «حماس» ولدينا من يزوّدنا بمعلومات عنهم، لماذا تتجرأ على سؤالي مثل هذا السؤال ونحن مثلكم، نحن ديمقراطية، وعليك ألا تسألني مثل هذا السؤال، بل اذهب إلى حماس والسلفيين الذين يقتلون». وفي مقابلة أخرى انتشرت بكثرة في مواقع التواصل، واعتُبرت بامتياز وثيقة لإدانة من استضاف هذا الناطق باسم جيش الاحتلال، موجّها إلى الأخير سؤالاً: «هل دخول الجيش المستشفى يتوافق مع القواعد الدولية وبالأخص الإنسانية؟». فأجاب ممثّل الجيش: «بالنسبة لك هل المستشفى مكان لقواعد عسكرية». أجابه الصحافي: «أنا صحافي أسألك». أجابه الناطق العسكري: «أنا أسألك لأنك إنسان تعيش في أوروبا (الديمقراطية)، والمستشفى لا يمكن استعماله قاعدةً عسكريةً كما تفعل حماس». سأله الصحافي: ألا يمكن إخراج المسلّحين من المستشفى في عملية بدل الهجوم على المستشفى»، ليأخذ ممثّل الجيش «الأكثر أخلاقية» بالتهجّم على «حماس» من دون أن يجيب عن السؤال، فاوقفه كاسي ليقول له، إذاً أنتم تقومون بمثل ما تقوم به «حماس»؟ فانزعج العقيد وأخذ شعور التعالي والتفوق، مجيباً: «قليلاً من الاحترام. أنت تتهجّم على الجيش الإسرائيلي وعلى دولة إسرائيل». وبعد أن كشف الصحافي تناقضات ممثّل جيش الاحتلال وكذبه وإجراحه، وأظهر حقيقة الجيش الإجرامي، أنهى المقابلة التي سبّبت طرد القناة محمد كاسي بعد ساعات.

لكنّ أخبث ما قامت به قناة تلفزيونية، هي الأوسع مشاهدةً بين القنوات، استجوابها النائبة الأوروبية من أصل فلسطيني ريما حسن، بمناسبة صبحات الاستهجان التي أطلقتها مجموعة من المؤسّسات اليهودية (كريف) لأربعة آلاف من أعضائه وشخصيات من الوسط السياسي والفني والثقافي لإحياء ذكرى الأسرى الإسرائيليين، صبحات ارتفعت حينما قال رئيس الوزراء الجديد ميشيل بارنييه إنكم تستطيعون الاعتماد على الرئيس ورئيس الوزراء، وحينما ذكر بارنييه اسم الرئيس ارتفعت صبحات الاستهجان وحاول بارنييه أن يشير بيده لتهدئتها، إلا أنّه توقّف، وجاءت هذه الصبحات عقب طلب الرئيس إيمانويل ماكرون إيقاف تصدير السلاح مثل الذي يستخدم ضدّ غزّة إلى دولة الكيان لوقف الحرب. دعت قناة «بي إف إم» ريما حسن لتسألها عن موقفها من صبحات الاستهجان، هل تؤيدها أم هي تقف إلى جانب الرئيس؟ اغتنمت حسن فرصة دعوتها هذه من القناة للقول إنّها تريد قبل الردّ أن تدين شكر الناطق الرسمي لجيش الإبادة في فرنسا، أولیفیه رافوفیتز، للقتاة، وتمنّت «أن تدركوا عاجلاً أم آجلاً أنّ عليكم أن تقدّموا حساباً على ذلك. أنا حرّة فيما أقوله. اعترفوا أنّ هذه المرّة الأولى التي تُشكر قناة من ناطق جيش احتلال. إنّ وظيفة الإعلام هي تقديم خدمة محايدة للمشاهد. عندما يشكركم طرف في صراع من دون الآخر، فغداً تشكركم حماس. تقبلوا هذا الكلام، هناك جيش يخرق القانون الدولي». وهذا ليس قول ريما حسن، إنّه قول الهيئات الدولية والمجتمع الدولي. فكان ردّ الصحافيَين اللذين استضافاها أنّهما يرفضان هذا التهجّم، وأخذا يقاطعانها، وهي تواصل فكرتها، كي لا تستطرد بالكلام عن جرائم الاحتلال، وعن إدانات المحكمة الجنائية ومحكمة العدل الدولية له، ولا عن مذكّرات الاعتقال التي صدرت بحقّ رئيس الوزراء الإسرائيلي ووزير دفاعه التي تصمت عنها القناة، مثلما تصمت عن التدمير في الوقت نفسه تركّز أنظارها على شمال شرقي سورية، الذي يُعدّ بوابة عبور السلاح والمليشيات الإيرانية إلى الأراضي السورية، ثمّ إلى لبنان، لذلك وجّهت تحذيراً واضحاً لماهر الأسد من مغبة نقل الأسلحة الإيرانية إلى حزب الله، فهم نظام الأسد الرسالة الإسرائيلية، ولن يحيد عن محاولات فعل أيّ شيء في مقابل النجاة بنفسه، والرهان على محاولات إعادة تأهيله، وربّما لن يتوانى في البحث عن دورٍ جديد حين تضع الحرب أوزارها، حتّى لو كان على جثث عناصر حلفائه في محور الممانعة.

(كاتب سوري في إسطنبول)

> ادان السكرتير العام لاتحاد الصحافيين العالمي، انتوني بيلانجيه، التغطية الإعلامية غير المهنية والمنحازة إلى الحرب لعدة أجهزة إعلام غربية

## عيّنة لبنانية عن تحوّلات منطقة

**ارنست خوري**

تكذب إسرائيل كثيراً عندما تقول إن كل غاراتها في لبنان تصيب أهدافاً حربية، وهي تصوّبُ حين تجاهر بأنها تقتل مائة مدني إن كان بينهم مسلح واحد أو مشتبه في تسلحه في مبنى أو مدرسة أو مستشفى أو دار عبادة، وهو ما لا يواجَه باعتراض جدّي في عواصم العالم الكبرى، لا في بكين ونيودلهي وموسكو، ولا في واشنطن ولندن وباريس. بدأت إسرائيل حربها حصراً على الطائفة الشيعية في الجنوب والبقاع والضاحية الجنوبية لبيروت، بوصفها «بيئة حاضنة» لحزب الله، وهي نظرة عنصرية معادية للبيرالية التي تدّعيها إسرائيل عن نفسها، لأنها تتعامل مع البشر كقطعان لا كأفراد، وهي فرضية دموية تجعل مليوناً ونصف مليون شخص أهدافاً لآلة القتل، هذا بغضّ النظر عما يحمله تعميم «البيئة الحاضنة» مع أل التعريف من خلط مضلّل ما بين كره إسرائيل وتأييد حزب الله، حمل حصر القتل بالمواطنين الشيعة في طياته حلم إثارة اشتباك أهلي طائفي يقصّر طريق الوصول إلى أهداف إسرائيل من الحرب، قضاءً على حزب الله واحتلالاً لأراض لبنانية شاسعة وإبعاد فئة وازنة من شيعة الجنوب، عن الحدود. لكن الاستجابة الإنسانية والوطنية في الأيام الأولى للقصف المكثف بدت معقولة للمناطق ذات الغالبية الطائفية غير الشيعية في استضافة المهجرين الشيعة، وهو ما لم تكن إسرائيل ترغب بمشاهدته. سريعاً راحت توسّع دائرة القصف إلى مناطق شيعية، لكن داخل محيط مسيحي أو سنّي أو درزي، مع قصف قرية المعيصرة بداية في كسروان (شمال شرقي بيروت)، الشيعية وسط المنطقة المارونية المعروفة في لبنان، لتكرّ السبحة مع قصف أحياء بيروتية ثم شوفية وشمالية ذات أغلبيات سنية ودرزية ومسيحية احتضنت ولا تزال آلاف المهجرين الشيعة. ولأن الحروب (مثل الأوبئة والكوارث الطبيعية والمجاعات)، تُخرج من البشر أسوأ ما فيهم سعياً إلى نجاة كل فرد بحياته، ولو دوسأ على كل «آخر»، فإنّ التهديد الإسرائيلي غير المعلن باستهداف كل المناطق التي تستضيف مهجرين، بحجة أن مسلحين أو مسؤولين من حزب الله قد يتخفون بينهم، أعطى نتيجة فورية. وفي بلد كلبنان، علاقات طوائفه لا شيء سليماً فيها، راحت تتضخم ظاهرة رفض استقبال النازحين من أبناء الطائفة المستهدفة.

والحال أن التداعيات المستقبلية لتلك الظاهرة قد تضاهي، في خطرها، كل بقية الكوارث التي نجمت وستنجم عن هذه الحرب بغض النظر عن شكل نهايتها أو موعده الذي لا يُرجح أن يكون قريباً. ففي لبنان اليوم الغالبية الساحقة من المواطنين الشيعة مهجّرون من قراهم وبلداتهم، وعددهم يزيد عن المليون، وإقامتهم بعيداً عن ديارهم بصفتهم نازحين ستطول. حصل أمر كهذا في كافة الحروب على لبنان منذ اجتياح 1978، ولكن لا شيء يقارن بما يحدث اليوم. لم يسبق أن هجّرت إسرائيل هذا العدد من البشر في هذه الفترة القصيرة (ثلاثة أسابيع تقريباً)، ولم يحصل أن دمّرت مناطق سكنية بهذا المقدار الذي يبيّت، كما هو الحال في غزّة، نيّة جعل محافظات وأقضية كاملة غير صالحة للسكن إما لاحتلالها بشكل دائم أو لجعلها مناطق خالية من البشر وحدوداً طبيعية جديدة لإسرائيل. وإن كان التهجير الأول (1978) لجنوب لبنان قد أنشأ تحولاً سياسياً جغرافياً ديمغرافياً هائلاً اسمه الضاحية الجنوبية لبيروت، وقد أمست هذه التسمية سياسية . طائفية حلّت مكان الاسم الإداري لـ«ساحل المتن الجنوبي». وقد نتج عنها الشيء الكثير من معادلات حكم هذا البلد وعلاقات جماعاته خلال الحرب الأهلية وما تلاها، فإنّ ما قد ينتج عن الحرب الحالية قد يكون أكبر بما لا يُقارن مع ما تلا «عملية الليطاني» 1978.

قد تكون هذه عيّنة عن صورة كبرى لمنطقة مقبلة على تغييرات دراماتيكية جغرافياً وديمغرافياً وسياسياً. نبيّ من يستطيع تصوّر معالمها وشكلها وتوزّع مصادر النفوذ فيها، لكن المؤكد أنها ليست بتلك الخريطة التي تعد بأيّ خير لسكانها، من دون أن يعني ذلك أن النسخة الحالية من هذه البقعة الجغرافية، والتي قد يُقرن غداً ذكرها بصفة «سابقة»، قد وفّرت أي إغراء للإقامة فيها.

## حسابات النظام السوري وأولوياته

**مروان قبلان**

يثير موقف النظام السوري من الصراع الدائر في المنطقة بين من يفترض أنهم حلفاؤه (محور إيران) ومن يفترض أنهم أعداؤه (محور إسرائيل) تساؤلات كثيرة. فالنظام السوري يتصرّف وكأنه غير معني تماماً بما يجري، رغم أنه من أكثر المتأثرين بتداعياته. وإذا كان موقف النظام من حركة حماس مفهوماً، بسبب دعمها الثورة السورية في سنواتها الأولى، فإن موقفه، منذ انتقل تركيز إسرائيل إلى لبنان أواخر الصيف، حيث تلقّى حليفه الأقرب (حزب الله) الضربات قاتلة، يبدو مستغرباً. حتى إيران، التي بنت عقيدتها الدفاعية حول ما تسميه «الدفاع المتقدّم»، وهي تسمية «ناعمة» لحروب الوكالة التي تخوضها بدماء العرب (لبنانيين، سوريين، فلسطينيين، عراقيين، يمنيين) وغير العرب (أفغان، باكستانيين، أذريين ... إلخ)، اضطرت أخيراً إلى الخروج من مخبئها والرد بنفسها على إسرائيل، في حين ظل النظام السوري متمسكاً بـ «سياسة النأي بالنفس» عن صراع سيحدّد مستقبل المنطقة عقوداً عديدة. ويمكن، بعيداً عن المناكفات السياسية، تفسير موقف النظام السوري بعاملين رئيسين: الأول، بنيوي، ويتلخص بضعف النظام الذي بات يفتقر إلى القدرات العسكرية والإمكانات المادية للدخول في صراع مع إسرائيل، حتى دفاعاً عن نفسه، بعد أن بدّد كل قوته في الحرب المديدة التي خاضها ضد شعبه. وإذا كان النظام يتجنّب في أوج تفوق الأصطدام بإسرائيل، فما بالك وهو منهك، وحيث الأثمان المترتبة على ذلك أكبر. العامل الثاني مرتبط بحسابات براغماتية بحتة، حيث يرى النظام في المواجهة الحالية مجموعة من الفرص والمخاطر، يحاول اغتنام الأولى وإبعاد الأخيرة.

منذ انتهاء العمليات العسكرية الكبرى ضد المعارضة عام 2020، وربما حتى قبل ذلك (2018)، بدأ النظام

# سورية وشقاء الوعي

**علي العبدالله**

تعكس الإعلانات والتوقّعات السياسية والعسكرية، عن احتمال تمدّد عدوان الكيان الصهيوني البرّي نحو سورية، وجود «بورصة» مواقف وتوجّهات وتقديرات بشأن التطوّرات المُرتقَبة على الأرض السورية، من إعلان غرفة عمليات «الفتح المبين»، التي تضم هيئة تحرير الشام والجبهة الوطنية للتحرير، المنضوية ضمن الجيش الوطني السوري، و«جيش العزة»، عن تحضيرات لشنّ عملية عسكرية لاستعادة مدينة حلب وأجزاء من ريفي محافظتي حلب وإدلب، إلى تقديرات أطلقها معلّقون من المعارضات السورية عبر شاشات الفضائيات وفي صفحات الصحف والمواقع الإلكترونية، يقول بعضها بوجود توجّه إسرائيلي إلى إقامة منطقة عازلة على خطوط التماس في الجولان السوري، يمدّها بعضهم لتشمل مساحات من محافظات القنيطرة ودرعا والسويداء، وتقديرات أخرى تقول بوجود نيّة إسرائيلية لاجتياح منطقة واسعة من الأرض السورية، تبدأ من حدود الجولان المحتلّ، لتنتهي عند بلدة السيدة زينب، جنوب العاصمة دمشق، ومطار دمشق، من دون دخول العاصمة، وتقديرات ثالثة تقول بوجود قرار إسرائيلي باجتياح يبدأ من حدود الجولان ويتّجه شرقاً عبر البادية السورية إلى الحدود السورية العراقية، وصولاً إلى شرق الفرات، حيث منطقة سيطرة «الإدارة الذاتية».

أرتبط إعلان غرفة عمليات «الفتح المبين» عن تحضيرات عسكرية لعملية كبير تهدفها تحرير حلب وأجزاء من أرياف محافظتي حلب وإدلب بعاملين، عسكري وسياسي. ارتبط العسكري بقرار قادة الكيان الصهيوني القضاء على حزب الله، وإنهاء النفوذ الإيراني في سورية، عبر مهاجمة مواقع القوات الإيرانية وأذرعها الشيعية، العراقية والأفغانية والباكستانية، في الأرض السورية. أيّدت الإدارة الأميركية قرار القضاء على حزب الله ميدانياً بمنح إسرائيل الضوء الأخضر لتنفيذ المهمّة، مع مدّها بالذخيرة المناسبة لتحقيق هذا الهدف في لبنان. وارتبط العامل السياسي بالدعوة في مجلس الأمن إلى العودة لقرار مجلس الأمن 1559، الذي صدر يوم 2004/9/2، والقاضي بنزع سلاح الميليشيات في لبنان، وتطبيقه على حزب الله. كانت الحكومة اللبنانية قد استثنت حزب الله من نزع السلاح عند صدور القرار، على خلفية أنّ سلاحه موجّه لتحرير الأرض اللبنانية التي تحتلها إسرائيل في مزارع شبعا وقرية الغجر. وقد ألحقت الضربات الصهيونية خسائر فادحة بالحزب بقتل معظم قيادته السياسية والعسكرية وتدمير جزء من ترسانته الصاروخية. وهذا جعل تمدّد العدوان الصهيوني نحو الأراضي السورية من أجل إتمام مهمّة القضاء على قوات الحزب فيها، وإخراج القوات الإيرانية وأذرعها الشيعية، العراقية والأفغانية والباكستانية، من الأراضي السورية، احتمالاً راجحاً، ودفع أطراف غرفة عمليات «الفتح المبين» إلى إعلان التحضير لتحرير حلب من سيطرة النظام، وطرد القوات الإيرانية وأذرعها من المحافظة،

> ربطت تقديرات تمدّد العدوان الصهيوني نحو سورية بحماية «الإدارة الذاتية»، عبر فتح ممرّ من الجولان إلى شرقَ الفرات
>
> تستدعي اللحظة السياسية الاستعداد لمواجهة العدوان الإسرائيلي/ الغربي بكسر حالة الاستعصاء من طرفَي الصراع، النظام والمعارضة
>
> في لحظة سياسية شديدة الخطورة لا تهدّد سورية وحدها، بل المشرق العربي برمّته، بوضعه تحت هيمنة إسرائيلية بقرار غربي/ أميركي

وأجزاء من ريفَي محافظتَي حلب وإدلب، والمشاركة في تحقيق هدف إنهاء الوجود الإيراني في سورية. تروّج هذه الأطراف وجود دعم غربي/ أميركي لعمليتها العتيدة، على خلفية وجود تقاطع مصلحي بشّأن هذا الهدف، التقديرات العسكرية، التي قالها أو كتبها معارضون سوريون عن تمدّد العدوان الصهيوني نحو الأراضي السورية، متطابقة مع موقف «الغرفة» لجهة وجود قرار إسرائيلي أميركي بإنهاء الوجود الإيراني في الأراضي السورية، وضرورة استثمار الموقف والانتقام من الحزب ومن إيران وأذرعها الشيعية، العراقية والأفغانية والباكستانية، على خلفية دورهما في إجهاض الثورة السورية. العامل الثاني، السياسي، هو ما يمكن أن يترتّب على إنجاز المهمّة العسكرية، بالقضاء على حزب الله، وإنهاء الوجود الإيراني في الأراضي السورية، وهناك فرص لتحقيق مكاسب سياسية للقوى المشاركة في «الغرفة»، تمنحها الصدقية وتكسبها ثقة المواطنين السوريين في الشمال الغربي، ما يسمح لها بالمحافظة على سيطرتها وحماية مشروعها الخاص وتوسيعه. واقع الحال أنّ سردية غرفة عمليات «الفتح المبين»، خاصّة جزئية وجود دعم غربي/ أميركي لعمليتها العسكرية المزمعة، تحتاج إلى أكثر من برهان وإثبات، لأنها النقطة الأكثر أهمّيةً وخطورة في السردية، لأنّ موافقة الإدارة الأميركية على العملية العسكرية ودعمها لا تمسّ إيران وأذرعها والنظام السوري فقط، بل تمسّ النظام التركي أكثر، النظام الذي لا يهمه في الموقف سوى نقل المواجهة إلى شرق الفرات حيث «الإدارة الذاتية»، لتفكيكها والقضاء على ما يعتبره خطراً على الأمن القومي التركي، ويرى في قيام تعاون بين الإدارة الأميركية و«هيئة تحرير الشام» «قسداً» (قوات سوريا الديمقراطية) ثانيةً، وشوكةً أميركيةً أخرى في خاصرته، وستحرم تركيا من حلب التي تضعها ضمن المصالح القومية التركية. وهذا يفسّر تصريح الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، الذي حذّر فيه من توجّه الكيان الصهيوني إلى احتلال العاصمة السورية دمشق، وتهديد الأمن القومي التركي بالتقدّم شمالاً نحو الحدود التركية. وربطت تقديرات معارضين سوريين تمدّد العدوان الصهيوني نحو الأراضي السورية بحماية «الإدارة الذاتية»، عبر فتح ممرٍّ من الجولان السوري المحتلّ إلى منطقة شرق الفرات، في اتهام صريح للأخيرة بالارتباط بالكيان الصهيوني، ما يسمح بتوقّع قيام القوات التركية بمهاجمة مناطق «الإدارة الذاتية» للقضاء على قوات «قسد» في حال بدأ العدوان الصهيوني على الأراضي السورية. هذا بالإضافة إلى تجاهل سردية «الغرفة» للوجود الروسي وردّة فعل روسيا على عملية عسكرية هدفها تغيير خطوط السيطرة وطرد النظام السوري من مدينة حلب، ومن أرياف في محافظتَي حلب وإدلب. لن تنظر روسيا إلى «العملية» باعتبارها عملية محدودة على جزء من الأراضي السورية، بل ستضعها في سياق الصراع المحتدم بينها (ومعها الصين وإيران وكوريا الشمالية) وبين الولايات المتّحدة على النظام الدولي، وستعتبر هزيمة إيران وإنهاء وجودها في سورية إضعافاً لهذا المحور، لذا ستستخدم ما في ترسانتها العسكرية كلّه، من أسلحة وذخائر ذكية وغبية، من أجل كسر الهجوم (إن حدث)، والعمل على عكس العملية باتجاه ضرب مواقع قوى غرفة عمليات «الفتح المبين»، وانتزاع مناطق تحت سيطرتها. وهو ما ستنظر إليه تركيا بعين الرضا، من دون استبعاد احتمال المشاركة فيه. وقد بدأت القوات الروسية والإيرانية وقوات النظام السوري في الردّ المُبكّر في عمليات استباقية من القصف الجوّي بالمُسيَّرات الانقضاضية والقاذفات الثقيلة، والبرّي بالمدفعية والصواريخ الموجّهة.

في لحظة سياسية شديدة الخطورة لا تهدّد سورية وحدها، بل المشرق العربي برمّته، بوضعه تحت هيمنة إسرائيلية بقرار غربي/ أميركي على وجه الخصوص، تتحفّز قوىً سياسية وعسكرية سورية معارضة للانخراط في عمل عسكري يصبّ في مصلحة عدوان إسرائيلي/ غربي للقضاء على حزب الله وإنهاء الوجود الإيراني وأذرعه الشيعية في الأراضي السورية، عمل عسكري يتناغم مع تحرّك العدوّ القومي للسوريين والعرب، الذي لم يكتفِ باحتلال أرض سورية (الجولان)، بل وضمّها إلى كيانه المغتصب، وزرع فيها المستوطنات، وأقام هناك المشاريع الزراعية والصناعية والسياحية، وفرض على المواطنين السوريين فيها التجنّس بجنسيته أو التحوّل مواطنين من الدرجة الثانية. تتحفّز هذه القوى لتحرير أرض سورية من الاحتلال الإيراني، وهو هدف وطني مشروع، في تزامن مع عدوان صهيوني، توقيت شديد السوء. موقف صادم وشديد القسوة ترتّب على العداوة التي نشأت نتيجة استعانة النظام بإيران وأذرعها (حزب الله بشكل خاص) لصدّ المدّ الشعبي الذي أطلقته ثورة الحرّية والكرامة، ودعوتها إلى التغيير وتحرير المواطنين من القمع والاضطهاد والتمييز، وتحرير البلد من الفساد والهشاشة. نظام لم يهتم (أو يحترم) بالرابط الوطني الذي يجمعه مع شعبه، واستخدم ضدّه أصناف الأسلحة كلّها كي يحافظ على تسلّطه وسيطرته، لم يرَ بأساً بتدمير البلد وتشريد سكّانه، وإدخاله في حالة مدمّرة من الإرباك والترهّل والعجز، واستمرّ في سياسة الفرض والقسر من دون اعتبار لآدمية المواطنين بفرض شروط حياة دون مستوى البشر، عوز وفقر مدقع وانتهاك للكرامة، والإذلال وضياع الأمل بتحسّن الأوضاع، فساد واستحواذ على ما بقي في أيدي المواطنين من إمكانات من أجل الاحتفاظ بالسيطرة، ما وضع المواطنين في حالة يأس مطلق جعلهم يخرجون من جلودهم ومن انتمائهم الوطني بتقبّلهم لأي مخرج من حالة الموت السريري ولو على حساب السيادة والكرامة الوطنية. هذا كلّه وهم يعلمون أنّهم خاسرون إن انتصرت إسرائيل أو انتصرت إيران. حالة شقاء وعي قاسية ومدمّرة ذاق النظام بعض مرارتها حين سلبه حلفاؤه صلاحياته، وحوّلوه ظلاّلاً باهتة لسلطة شكلية من دون وزن أو احترام، وحين أحسّ بفقد احترام حاضنته له، بعدما دهمها العوز وعضّها الجوع وأفقدها إحساسها بإنسانيتها، وهي التي ضحّت بفلذات أكبادها من أجله، تجسّدت حالة شقاء الوعي لديه برغبته بإنهاء الوجود الإيراني في الأراضي السورية، على خلفية تغوّل إيران على صلاحياته ومنعه من ملاقاة الانفتاح العربي والغربي عليه، لكنّه، في الوقت نفسه، لا يستطيع قبول إنهاء الوجود الإيراني مقترناً بخسارة مساحات من الأراضي التي يسيطر عليها، خاصّة مدينة حلب، بحجمها ودورها في الاقتصاد السوري، مع احتمال أن تُفرَض عليه بعد هزيمة إيران وأذرعها حلول تفقده ادّعاءه الانتصار أو تجبره على الجلوس للتفاهم مع المعارضة والتنازل لها عن بعض صلاحياته، بعد أنّ ظلّ يصمها بالإرهاب سنين طويلةً، أو تدفعه إلى التطبيع مع الكيان الصهيوني ثمناً لبقائه في السلطة ولتعويمه عربياً ودولياً.

في حين تستدعي اللحظة السياسية الخطرة التفكير والاستعداد لمواجهة العدوان الإسرائيلي/ الغربي بالتوجّه لكسر حالة الاستعصاء الداخلية من طرفَي الصراع، النظام والمعارضة، والبحث في خطوات تُخرج سورية من حالة الاستعصاء القاتلة التي خيّمت عليها منذ سنوات. يتجّه الطرفان، عوضاً عن استثمار حالة الخطر الصهيوني الداهم والبدء بالتحرّك لتطبيق بعض بنود القرار الدولي 2254، على أقلّ تقدير، وفتح المجال لحلّ سياسي حقيقي يحقّق وحدة سورية واستقرارها وكرامة مواطنيها، يتّجهان إلى عبثية الكلّ فيها خاسر. المطلوب من طرفي الصراع، النظام بشكل خاص، الذي تحرّك بحشد قوّاته على خطوط التماس استعداداً لصدّ هجوم غرفة عمليات «الفتح المبين» المرتقب، التحرّك وعدم هدر هذه الفرصة.

(كاتب سوري)

# خيبة تونس قيس سعيّد

**يقظان التقي**

استذكرت، وأنا أتابع الأخبار عن الانتخابات التي أجريت أخيراً في تونس، أوراقاً قليلةً كنّا نعمل عليها في البحث الأكاديمي عن النموذج الأول ديمقراطياً في مفتتح الثورات العربية العام 2011، مصحوباً بهامش كبير من التفاؤل في علوم السياسة الحديثة، حين تخرُج من المجموعات التسلطية إلى الشارع المديني. طرحت الانتفاضة التونسية أسئلة وأبحاثاً جديدةً، وأملت التوصل إلى استنتاجاتٍ من خلال دراستها بشأن الانتفاضات العربية وتركيبتها وأهدافها وأساليب عملها، في مصر وسورية وليبيا، وتماهيها مع قواعد اجتماعية عريضة وتدرّج مواجهاتها والارتفاع بمطالبها. لم يقتصر التماثل على الشعارات المدنية والسلمية والحضارية التي رفعتها الحشود الغاضبة في تونس، وبعدها في ميادين أخرى، فضلاً عن المطالبة بمكافحة الفساد والحقّ في المشاركة والحرّيات العامّة واحترام حقوق الإنسان. هذه المطالب التي كانت أوّلية، وتُقدّم حالياً بطريقة متفاقمة من الرئيس قيس سعيّد الذي جاء على أنقاض ما آلت إليه الدعوة إلى إطاحة الأنظمة الاستبدادية، «والشعب يريد إسقاط النظام». شعور بالخيبة العميقة من تلك الشعارات التي بدأتها تلك الحركات الشعبية، وما إذا كانت براغماتيةً في الغالب، وهو ما يتبيَّن في أكثر من حالة وثّقتها تونس ما بعد الثورة في مجتمع من المفترض أن يكون حليفاً وطنياً وعربياً مُتجانساً وعفوياً.

كانت الانتفاضة التونسية واعدةً، تعدّدية بقبولها التنوّع والاختلاف. وفيها الديني والعلماني، اليساري واليميني، الإسلامي والمسيحي، الرجل والمرأة، ثقافة الطبقة الوسطى، إيلاء شأن الكرامة الإنسانية (محمد البوعزيزي)، قيم حرّية كونية تُمثّل المشترك الإنساني. وكان الشباب فيها السلاح الفعّال والناقد في شبكات الإنترنت ومواقع التواصل وعبر الهاتف النقّال، الأمر الذي ساعدهم في التواصل والتنسيق والتنظيم. لقد انطلق الجيل الثوري الجديد في فضاء مجتمعي بشكل مختلف جدّاً عمّا يريده قيس سعيّد، وجيل الحكام التقليديين في السلطة، الذين يحاولون توصيف الاحتجاجات والمعارضات أنّها «صناعة خارجية». في حين أنّ الجيل الجديد كان يربط الوطنية بالحقوق التي يحاضر بشأنها أستاذ القانون وباللغة الفصحى، باعتبارها الكلام، الذي لا انفصام فيه بين السياسة والمساءلة، السياسة في خدمة الشعب وليس العكس. لقد تبنّى سعيّد النقيض تماماً باختيار العوامل الحاكمة في السياسة والإدارة والقضاء والاقتصاد. لذلك وجد نفسه في القيم المغايرة التي يقوم عليها المجتمع التونسي في حقّ المساءلة والمشاركة السياسية والعدل. لم يفِ بوعوده التي أطلقها قبل خمس سنوات. ترشّح للرئاسة باعتباره سيصلح السياسة التونسية. فعل ذلك، فمنح نفسه صلاحياتٍ وصفها كثيرون بـ«انقلاب» داخلي على الديمقراطية الضعيفة.

يقول تونسيون قليلون إنّهم أفضل حالاً. ومع ذلك، ترشّح سعيّد وأعيد انتخابه، وفق تصويت متدنٍّ، كان سيفوز به بالتأكيد. كان عشرات يأملون في تحدّيه، لكن طموحاتهم أُحبطت، وسجن مرشّحون محتملون بتهم ملفّقة، واستُبعِد آخرون بعد اتهامات وشبهات مشكوك فيها، فقيس سعيّد ماهر في استخدام اجتهادات دستورية خاصّة لسحق التحدّيات التي تواجه حكمه.

تميّزت انتخابات عام 2019 بالإيجابية. كان التونسيون متفائلين، فصلوا بين الدين والدولة، وسبق أن أطاحوا زين العابدين بن علي، ديكتاتورهم فترة طويلة، عام 2011. لكنهم لسنوات فقدوا الأمل في السياسيين الفاسدين الذين فشلوا في إحياء الاقتصاد الراكد. حصل سعيّد في الدورة الماضية على 73% من الأصوات. وعد بدستور جديد، وأيّ دستور! في عام 2021 علّق جزءاً منه، وأرسل دباباته لإغلاق أبواب البرلمان، وفي العام الثالث دفع بإصدار دستور جديد يُجرِّد السلطة التشريعية من صلاحياتها ويُعزّز الرئاسة. منذ توليه منصبه، تراجعت تونس من المركز 53 إلى المركز 82 في مؤشّر الديمقراطية، ويظلّ الاقتصاد مهملاً والنمو منخفضاً، وأصبح الناتج الداخلي أصغر ممّا كان عليه قبل الانهيار الناجم عن كوفيد – 19، ومما كان عليه قبل الثورة، وبلغ معدّل البطالة 76% النقطة المضيئة الوحيدة صناعة زيت الزيتون التي ازدهرت بسبب الجفاف في إسبانيا. كلّ شيء آخر يتراجع، السياحة والتجارة، والرفاهية، والتعليم. ويقدّر الدين العام بحوالي 80% من الناتج المحلّي الإجمالي. وفي عام 2022 تفاوض مع صندوق النقد الدولي على خطّة إنقاذ بقيمة 1,9 مليار دولار تراجع عنها. مع ذلك، تمكّنت الحكومة من تجنّب التخلّف عن السداد. لكنّها تحتاج إلى اقتراض نحو 14% من قيمة الناتج المحلّي، وصُنّفت سنداتها على أساس على أنّها غير مرغوب فيها. لم يُظهر سوى القليل من الاهتمام بالإصلاحات، وذهب أكثر إلى الصراخ في مسألة مكافحة الفساد وتعثّر الاقتصاد والديمقراطية.

قيس سعيّد، مثلما رأيناه يضرب شيئاً أساسياً للعقلانية، شخصية نرجسية لا تسمح بمناقشتها، أفكاره باردة من دون انفعالات بوصفها قوة سالبة. يهتم بنفسه ولا يرى أحداً يقف أمامه، ممّا يرفع مستوى القلق في فهم طبيعة التهديد الذي يواجه تونس. واضحٌ أنّ الناخبين التونسيين قيّموا الانتخابات الأخيرة سالباً، لم يكونوا مرتاحين لترشّحه مُجدَّداً، اقتباس المرشّح الأول غير المفضل، وفي منطقة شعور بالتأفف من مآلات الأوضاع السلبية، وفي حالة من الضيق النفسي والتنافر السياسي مع تحوّلاته نحو النزعوية والتماهي مع الذات، والنقد بطريقة «نحن وهم» في مجتمع كامل من القوى السياسية الحديثة والمرتبطة أساساً بالشكل الحديث للدولة.

ما عادت مفاهيمه القانونية تتحدّد بالدفع الاجتماعي والاقتصادي، أو نتاج لتفاعل عوامل داخلية وبعض العوامل الخارجية. فاتخذ التونسيون الطريق المختصرة، موقفاً محافظاً في آخر انتخابات. لم تكن تلك الرومانسية القديمة كافيةً لإيصال حماسة المقترعين ناحية الوعود والآمال الكبيرة والشعارات البرّاقة البعيدة المنال والتزويقية، التي حلّت في محلّ الواقعية السياسية في وعود أقرب إلى السراب.

> كانت الانتفاضة التونسية واعدةً، تعدّدية بقبولها التنوّع والاختلاف. وكان الشباب فيها السلاح الفعّال
>
> ما عاد الشعب التونسي قادراً على تحمّل الأفكار والمعارضات والممارسات السياسية في تكتيكاتها التي تمثّل عدواناً على الديمقراطية

انقضت نظرية الشخصية التسلطية القديمة في الستينيّات وسقطت، وهو يحتفظ بها بسماتها المعروفة لناحية التمسّك بالسلطة وعدم الاستعداد للتصدّي للواقع القائم، والتمركز حول الذات. وهو لا يرغب في اكتشاف ذلك، غير مستعدّ لمحاباة أحد في نظرية «التنميط» بالفطرة. كأنّه حالة ثورية حدثت فعلاً، والملهم المخلّص (الحبيب بورقيبة). ليس الأمر صحيحاً، وهو يحاول أن يحتوي المجتمع بعوامل الخبز والخوف والقهر على حساب الوجود والكرامة.

تعيش تونس أوضاعاً متقلّبةً في غموض وتشويش في الرئاسة والأحزاب والجماعات المدنية والعمّالية، ودور المثقّفين في مواقفهم المتفرّقة والمتباينة ممّا يحصل. قام الشعب بما لا يستطيع أحد القيام به، وهو الذي يضمن نجاح أيّ ثورة، وما عاد قادراً على تحمّل الأفكار والمعارضات والممارسات السياسية في تكتيكاتها المخالفة للمعايير الحداثية، التي تمثّل العدوان على العملية السياسية الديمقراطية، وعلى ما يعزّز الترابط المجتمعي والامتثال للدستور والحرّيات المدنية، وهي العوامل المولّدة للعنف في مجتمعاتنا العربية.

ما عاد قيس سعيّد مفاجأةً، صار مرحلةً طويلةً من اليأس عند التونسيين وعند الباحثين في شؤون المنطقة. كأنّ الثورة انتهت، تلك المفاجأة التي شكّلت تجربةً ملهمةً، وكان التونسيون شديدي التواضع في الحديث عنها، لأنّهم غير معتادين على تصدير الأيديولوجيا أو الثورة.

(كاتب لبناني)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير معن البياري ■ مدير التحرير ارنست خوري ■ المدير الفني إميل منعم ■ السياسة جمانة فرحات ■ الاقتصاد مصطفى عبد السلام ■ الثقافة نجوان درويش ■ منوعات ليال حداد ■ المجتمع يوسف حاج علي ■ الرياضة نبيل التليلي ■ تحقيقات محمد عزام ■ مراسلون نزار قنديل

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، لندن
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب الدوحة
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب بيروت
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611442047 - 009611567794
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads